

الجوانب الشرعية والفقهية

في الأنظمة المرورية

د. محمد نبيل غنايم*

هذا بحث في موضوع «الجوانب الشرعية والفقهية في الأنظمة المرورية، قمت بإعداده تلبية لرغبة اللجنة الوطنية لسلامة المرور بمدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية في تعميمها رقم ٢٩٨٢٨/ع/٢٢ بتاريخ ١٥/١٠/١٤٢٢هـ يتكون هذا البحث من ثلاثة مباحث، كل منها يضم عدة مطالب على النحو الآتي:

- المبحث الأول: في التأصيل الشرعي للأنظمة المرورية ويضم ما يلي:
- أ - من القرآن الكريم. ب - من السنة النبوية. ج - من أقوال الفقهاء.
- المبحث الثاني: التنظيمات المرورية وصلتها بالشرعية الإسلامية ويضم:
- أ - تنظيم السير وما يتصل به. ب - الفحص الدوري والترخيص.
- ج - عوامل السلامة والأمان. د - أقوال الفقهاء في هذا التنظيم.
- المبحث الثالث: العقوبات وإجراءاتها وصلتها بالشرعية ويضم:
- أ - العقوبات المقدرة شرعاً: القتل العمد، إتلاف الأعضاء، الجروح، القتل الخطأ، قطع الطريق، السكر.
- ب - الإصابات المالية وضمانها.
- ج - المخالفات المالية والبدنية (التعزير) وتطبيقاتها في الفقه الإسلامي.
- وقد تم الرجوع في جميع هذه النقاط إلى المصادر الشرعية للقرآن الكريم والسنة النبوية وكتب الفقه المعتمدة مع التطبيق على الواقع المعاصر.
- * أستاذ الشريعة والدراسات الإسلامية، بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة.

المبحث الأول : في التأصيل الشرعي للأنظمة المرورية .

لما كان المنطلق الأساسي للمملكة العربية السعودية حكومة وشعباً وسياسة وإدارة يقوم على الشريعة الإسلامية وينطلق منها كان المناسب أن نبدأ بتأصيل العلاقة بين الأنظمة المرورية والشريعة الإسلامية ثم ننطلق من ذلك إلى مجالات هذه العلاقة وتطبيقاتها والناظر في جملة الأنظمة المرورية يتبين له الصلة الوثيقة بينها وبين الشريعة الإسلامية ، ويبان ذلك من القرآن الكريم والسنة النبوية وأقوال الفقهاء على النحو التالي :

١ - من القرآن الكريم :

١ - أمر الله تعالى بطاعة أولي الأمر ماداموا يأمرون بالخير وينهون عن الشر ومادامت أوامرهم لا تأمر بمعصية الله تعالى ولا تتعارض مع طاعته فقال سبحانه «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ»^(١) فجعل طاعة أولي الأمر فريضة كطاعته سبحانه وطاعة رسوله صلى الله عليه وسلم قال الشوكاني : «وأولو الأمر الأئمة والسلطين والقضاة وكل من كانت له ولاية شرعية لا ولاية طاغوتية ، والمراد طاعتهم فيما يأمرون به وينهون عنه مالم تكن معصية فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق كما ثبت ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم»^(٢) ولما كانت أنظمة المرور تصدر عن ولاية شرعيين ولاهم ولي الأمر ، ولا تتعارض مع أوامر الله عز وجل وطاعته بل تعين على ذلك بالمحافظة على الضروريات الشرعية والمصالح الكلية من المحافظة على النفس والمال ، فطاعتها واجبة والالتزام بها فرض ومخالفتها معصية لولي الأمر وبالتالي معصية لله تعالى الذي فرض طاعة أولي الأمر ، ومن هذا يتبين الأساس الأول من أسس مشروعية الأنظمة المرورية في المملكة العربية السعودية .

(٢) فتح القدير ج ١ ، ص ٨١

(١) النساء آية ٥٩ .

٢ - أمر الله تعالى عباده المؤمنين أن يمشوا مشياً هيناً بهدوء وتواضع ونهاهم عن الخيلاء والتكبر وإيذاء الآخرين قال تعالى : ﴿وعباد الرحمن الذين يمشون على الأرض هوناً وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاماً﴾^(١) . وقال سبحانه : ﴿ولا تمش في الأرض مرحاً إنك لن تخرق الأرض ولن تبلغ الجبال طولا . كل ذلك كان سيئه عند ربك مكروهاً﴾^(٢) . وقال سبحانه : ﴿ولا تصعر خدك للناس ولا تمش في الأرض مرحاً إن الله لا يحب كل مختال فخور . واقصد في مشيك واغضض من صوتك إن أنكر الأصوات لصوت الحمير﴾^(٣) .

قال الشوكاني : «الهن مصدر وهو السكينة والوقار ، وقد ذهب جماعة من المفسرين إلى أن الهن متعلق بيمشون أي يمشون على الأرض مشياً هوناً ، قال ابن عطية : ويشبه أن يتأول هذا على أن تكون أخلاق ذلك الماشي هوناً مناسبة لمشيهِ»^(٤) . وقال : «المرح قيل هو شدة الفرح ، وقيل التكبر في المشي ، وقيل : تجاوز الإنسان قدره ، وقيل الخيلاء في المشي ، وقيل : البطر والأشر ، وقيل النشاط ، والظاهر أن المراد به هنا الخيلاء والفخر»^(٥) وقال : «واقصد في مشيك» أي توسط فيه ، والقصد ما بين الإسراع والبطء يقال : قصد فلان في مشيته إذا مشى مستوياً لا يدب ديبب المتماوتين ، ولا يشب وثوب الشياطين وقد ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا مشى أسرع ، فلا بد أن يحمل القصد هنا على ماجاوز الحد في السرعة ، وقال مقاتل معناه : لا تختل في مشيتك وقال عطاء : امش بالوقار والسكينة كقوله : ﴿يمشون على الأرض هوناً﴾^(٦) ولما كانت أنظمة المرور في جميع حملاتها تنادي بالتأني والتحمل وتحذر من السرعة وطيش المسرعين فإنها بهذا تتفق مع توجيهات القرآن الكريم ، وتستمد توجيهاتها وتعليماتها من الشريعة الإسلامية .

(١) الفرقان آية ٦٣ . (٢) الإسراء آية ٣٧/٣٨ . (٣) لقمان آية ١٨/١٩ .
(٤) فتح القدير ، ج ٤ ، ص ٨٥ . (٥) السابق ، ج ٣ ، ص ٢٢٨ . (٦) السابق ، ج ٤ ، ص ٢٣٩ .

٣ - أمر الله تعالى بالمحافظة على الأنفس ونهى نهياً شديداً عن قتلها بغير حق ، وكذلك الأموال أمر الله تعالى بالمحافظة عليها ونهى نهياً شديداً عن إتلافها ، ما أنظمة المرور وتوجيهاته وحملاته إلا للحفاظ على ما أمر القرآن بالمحافظة عليه ، وصيانة ما أمر الله تعالى بصيانه حتى كان ذلك من كليات الشريعة وضروراتها قال تعالى : ﴿ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق﴾^(١) وقال : ﴿من قتل نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعاً﴾^(٢) وقال : ﴿ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياماً﴾^(٣) وقال : ﴿إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين وكان الشيطان لربه كفوراً﴾^(٤) وقال : ﴿إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم﴾^(٥) إلى غير ذلك من الآيات التي تأمر المؤمنين بالمحافظة على النفوس والأموال ، وتجيء الأنظمة المرورية وحملات التوعية والتوجيه لتحقيق ذلك والمحافظة عليه ، ومن هنا تكون الأنظمة المرورية في المملكة العربية السعودية أداة من أدوات تطبيق الشريعة الإسلامية وتحقيق مقاصدها الضرورية . قال الشوكاني : «والمراد بهذا التشبيه في جانب القتل تهويل أمر القتل وتعظيم أمره في النفوس حتى ينزجر عنه أهل الجراءة والجسارة ، وفي جانب الإحياء الترغيب إلى العفو عن الجناة واستنقاذ المتورطين في الهلكات»^(٦) وهذا الذي تحاوله الأنظمة المرورية لمنع القتل وإتلاف الأموال ومقاومة أولئك المراهقين الذين يقتلون الناس بغير حق ، ويضيعون الأموال بإتلاف السيارات .

(١) الأنعام آية ١٥١ والإسراء آية ٣٣ . (٢) المائدة آية ٣٢ . (٣) النساء آية ٥ .
(٤) الإسراء آية ٢٧ . (٥) المائدة آية ٣٣ . (٦) فتح القدير جـ ٢ ، ص ٣٤ .

ب - من السنة النبوية :

لما كانت السنة النبوية مبينة للقرآن الكريم ومفسرة له فقد زادت تلك الأوامر القرآنية بياناً وتوضيحاً وأضافت إليها كثيراً من التفاصيل فمن ذلك :

١ - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر المؤمنين بالسمع والطاعة لولي الأمر مهما كانت الظروف الخاصة بولي الأمر أو الخاصة بالناس وسواء كان أمره مرضياً لهم أو مكروهاً لهم ، وسواء كانوا يحبون ولي الأمر أو لا يحبونه يقول عليه الصلاة والسلام «اسمعوا وأطيعوا وإن تأمر عليكم عبد حبشي كأن رأسه زبيبه» ويقول : عليكم بالسمع والطاعة في المنشط والمكره» وقد ولي ولي أمرنا حفظه الله إدارات المرور ورجالها مسؤولية التنظيم بين الناس ووضعوا لذلك أنظمة ولوائح ليس فيها معصية ولا مخالفة شرعية وكلها لتحقيق سلامة الأنفس والأموال فكان واجباً علينا طاعتها وتنفيذها والتزام توجيهاتها في كل الظروف والأحوال ومن خرج عليها كان عاصياً لأنه عصى ولي الأمر الذي أمر الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم بطاعته والسمع لأمره في جميع الأحوال مادام لم يأمر بمعصية .

٢ - ورسول الله صلى الله عليه وسلم يضع لكل الناس في جميع الأحوال والمعاملات قاعدة عامة تحفظ لكل منهم حقوقه وواجباته نحو الآخرين فيقول : «لا ضرر ولا ضرار» وهي من القواعد الفقهية الكبرى ، التي بنى عليها العلماء كثيراً من الأحكام والمعنى أن الإنسان لا يقوم بفعل أي ضرر للآخرين ، ولا يتلقى ولا يشارك في أي نوع من الأضرار بنفسه أو بالآخرين ، وجميع الأنظمة المرورية تسعى جاهدة لتحقيق ذلك على المستوى الشخصي والجماعي فهي تحمي الإنسان من إلحاق الضرر بنفسه ومن إلحاق الضرر بالآخرين ومن إضرار الآخرين به ، وهي بذلك تطبق القاعدة الشرعية التي وضعها الرسول صلى الله عليه وسلم خير تطبيق فمن اتبعها فقد اتبع

رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومن خالفها فقد خالف وصية النبي صلى الله عليه وسلم ، وفي ذلك من المعصية مافيه .

٣ - ويزيد الرسول صلى الله عليه وسلم الأمر بياناً حين ينهي ويحذر من الجلوس في الطرقات تحذيراً شديداً فيقول «إياكم والجلوس على الطرقات وليس المقصود الجلوس فقط بل إنه يشمل الوقوف أيضاً بلا مصلحة أو ضرورة» ولذلك لما قال الحاضرون «مالنا منها بد إنما هي مجالسنا» واتضح من قولهم أنها ضرورية لهم للبيع والشراء وقضاء المصالح أذن لهم في ذلك بقيود وشروط فقال «فإن أبيتم إلا الجلوس فأعطوا الطريق حقها» فبين أن للطريق حقوقاً بصفة عامة فقالوا : وماحقها يارسول الله ؟ قال : «غض البصر وكف الأذى وأمر بمعروف ، ونهي عن منكر» وقامت أنظمة المرور بتحقيق ذلك عن طريق ماوضعت من أنظمة ولوائح كلها لكف الأذى عن الناس تلك الكلمة العامة التي يندرج تحتها الكثير من الأضرار ، ولو استجاب الناس لتوجيهات الرسول صلى الله عليه وسلم وأنظمة المرور التي تحققها لأمن الناس من كثير من الحوادث والمخالفات المرورية سواء منها مايتعلق بالمشاة أو بين السيارات .

٤ - ووضع رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعدة في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تخول لولي الأمر وأوليائه أن يغيروا المنكر باليد لما لهم من ولاية وسلطان ، وتمثل أنظمة المرور ولوائح صورته من صور تغيير المنكر ومنعه من الوقوع ، وتغييره إن وقع بقول النبي صلى الله عليه وسلم : «من رأى منكم منكراً فغيره بيده ، ومن لم يستطع أن يغيره بيده فغيره بلسانه فقد برئ ومن لم يستطع أن يغيره بلسانه فغيره بقلبه فقد برئ وذلك أضعف الإيمان» رواه النسائي ومسلم بنحوه^(١) وبهذا يكون

(٧) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب الإيمان باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان ٦٩/١ وأخرجه النسائي في سننه كتاب الإيمان باب تفاضل أهل الإيمان ١١١/٨ ، وانظر : المتجر الرابع ص ٨١٧ حديث رقم ١٧٢٨.

لأنظمة المرور صفة شرعية وحجة فيما تقوم به من منع المنكرات .

٥ - ورسول الله صلى الله عليه وسلم يحث على إصلاح الطرقات وتنظيفها من كل ما يضر المسلمين أو يؤذيهم أو يعوق حركتهم فيقول عليه الصلاة والسلام : «إن خلق كل إنسان من بني آدم على ستين وثلاثمائة مفصل فمن كبر الله وحمد الله وهلل الله وسبح الله واستغفر الله وعزل حجراً عن طريق الناس أو شوكة أو عظماً عن طريق الناس ، وأمر بالمعروف ونهى عن منكر عدد الستين والثلاثمائة فإنه يمشي يومئذ وقد زحزح نفسه عن النار»^(١) فهذا رسول الله صلى الله عليه وسلم يجعل سلامة الطرق وحفظها وسلامة الناس فيها مسؤولية جميع المؤمنين وأن من يقوم بذلك ينال من الخير الكثير فما بال الناس قد تقاعسوا عن ذلك وأهملوا حتى قامت أنظمة المرور ونهضت وحدها بتلك المسؤولية أليست بذلك تقوم بما حث عليه الرسول صلى الله عليه وسلم وأهمله المؤمنون؟ أو ليست بذلك تنهض بمسؤولية شرعية كبرى فيها الصلاح والخير لكل السائرين والحماية لهم من كل أذى؟ والأحاديث كثيرة في هذا الباب مما يؤكد أن الأنظمة المرورية ولوائحها لها أصول شرعية كبرى في القرآن الكريم والسنة النبوية .

ج - من أقوال الفقهاء :

لقد أولى فقهاء المسلمين أمر الطرق والمرور بها وشؤون المركبات من حيوان وآلات أهمية كبرى وتحذروا عنها في أبواب عديدة في الأجارات وفي الجنايات وفي الحقوق وسنورد هنا أمثلة من ذلك تبين أن الأنظمة المرورية الحديثة في المملكة ليست بعيدة عن ذلك الفقه القديم وأقوال الفقهاء رحمهم الله فمن ذلك :

١ - أنهم اشترطوا في المبيع أن تكون منفعة مباحة^(٢) ، وهذا ينطبق على وسائل

(١) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب الزكاة ، باب بيان أن اسم الصدقة يقع على كل نوع من المعروف وانظر : المتجر الرابع ص ٨١٨ ، حديث رقم ١٧٣٠ .

(٢) انظر : شرح منتهى الإرادات للبهوتي ، ج ٢ ، ص ١٤٢ .

الركوب الحديثة من سيارات ودراجات فإذا منعت الأنظمة من استخدام بعض هذه الوسائل لما فيها من خطورة أو ضرر فحيثئذ تصبح منفعتها غير مباحة فلا يجوز بيعها لما في هذا الخطر المروري من تحقيق المنفعة والسلامة .

٢ - والمبيع المعيب^(١) فلو بيعت سيارة أو آلة على أنها سليمة فظهر أنها معيبة فهذا فضلاً عن أنه حرام لما فيه من الغش فإن الأنظمة تمنع ذلك عليه المحافظة عليها وضمان مايتلف منها قال الفقهاء «ولمرتحن ركوب مايركب من الرهن ، وحلب مايحلب بقدر نفقته بلا إذن رهن متحرياً للعدل» لقوله صلى الله عليه وسلم : «الظهر يركب بنفقته إذا كان مرهوناً ، ولبن الدر يشرب إذا كان مرهوناً ، وعلى الذي يركب ويشرب النفقة» رواه البخاري^(٢) ، قال البهوتي «ولا يتهكه أي المركوب والمحلوب بالركوب والحلب نصاً لأنه إضرار به»^(٣) .

والأنظمة المرورية تسمح لغير مالك السيارة بقيادتها إذا كان معه إذن بذلك من المالك الحقيقي وهو البائع أو الراهن .

٤ - وفي استئجار السيارات يجب أن تكون المنفعة معلومة والمدة معلومة والأجرة معلومة كشروط سائر المؤجرات ، كما يجب أن تكون المنفعة مباحة ولا تصح الإجارة لمشاع إلا للشريك وذلك منعاً للنزاع لأن الأجرة والمنفعة لا يمكن استيفاؤها إلا بالعين كلها ، كما لا تصح الإجارة لسيارة غير صالحة للاستعمال كالدابة الزمينة التي لا تقدر على المشي ولا الحمل لأن المنفعة لا يمكن تحصيلها وكذلك السيارة غير الموجودة لعدم القدرة على تسليمها^(٤) . وهكذا تفعل الأنظمة المرورية عند اللجوء إليها لفض المنازعات فيجب أن تكون السيارة مستوفية لكل مواصفات

(١) انظر : هداية الراغب للنجدي ، ص ٢٥٢، ٢٥٣ .

(٢) البخاري حديث رقم ٢٣٧٦ ، انظر : هداية الراغب ص ٢٧٢ .

(٣) شرح منتهى الإرادات ، ج ٢ ، ص ٢٤٢ .

(٤) انظر : هداية الراغب ص ٢٩٢، ٢٩٠ بتصرف .

المبحث الثاني : التنظيمات المرورية وصلتها بالشريعة الإسلامية .

عرفنا من المبحث السابق بصفة عامة أن منطلقات التنظيمات المرورية من الشريعة الإسلامية لأنها صادرة في دولة تحكم بالشريعة الإسلامية ، وتعزز بها وتحرص في كل شؤونها على تطبيقها ، وتعاقب كل من يخرج عنها ، فلا غرو أن تكون جميع الأنظمة المرورية متفقة مع الشريعة الإسلامية ، بل لا نبالغ إذا قلنا إنها مأخوذة منها ومنبثقة عنها فمن ذلك :

أ - تنظيم السير بتخصيص شوارع لاتجاه واحد وشوارع أخرى لاتجاه آخر ومخالفة من يخالف ذلك لأنه بمخالفة اتجاه السير والسير في الاتجاه المعاكس يعرض نفسه ويعرض القادمين للحوادث التي قد يترتب عليها أضرار بالغة ، وهذه الأضرار ذاتية أو للآخرين نهى عنها القرآن الكريم والسنة النبوية كما رأينا في الفقرات السابقة ، ومن هنا تسعى الأنظمة المرورية بوضع اللوحات التي تنبه السائقين إلى ذلك فتضع في مدخل الشارع لافتة «الطريق اتجاه واحد ، وتضع عند نهايته لافتة ممنوع الدخول» وتضع على جوانبه أسهماً تبين اتجاه السير وبخاصة أمام التقاطعات والشوارع الجانبية ، كما تقوم بعمل إشارات ضوئية تنبه السائقين إلى الوقوف إن كانت حمراء والمرور إن كانت خضراء والإنبها لأيهما بالاستعداد له إن كانت صفراء ، ويقابلها إشارات للمشاة فحين تكون إشارة السيارات حمراء تكون إشارة المشاة خضراء ليعبروا أمام السيارات الواقفة وحين تكون إشارات السيارات خضراء تكون إشارة المشاة حمراء حتى لا يمروا أمام السيارات المتحركة ، ومن هنا تكون مخالفة هذه الإشارات سبباً لوقوع الحوادث والأضرار والأذى والوفيات وإتلاف الأموال وجميع ذلك حذر منه القرآن الكريم والسنة النبوية فتكون التنظيمات المرورية متفقة مع الشريعة الإسلامية ومحقة لمقاصدها الأصلية في الحفاظ على النفس والمال . ومن هنا تكون مخالفة الأنظمة المرورية مخالفة للشريعة الإسلامية لما في ذلك من الأذى

والضرر ومخالفة ولي الأمر . وأحياناً يكون التنظيم بسبب إجراء إصلاحات في الشارع كحفريات للكهرباء أو الماء أو الصرف الصحي أو غير ذلك فيقسم الإتجاه الواحد إلى اتجاهين وتوضع فواصل بينهما وإشارات ضوئية وحواجز سلكية أو أسمنتية وهنا يجب على المارين مشاة أو سيارات أن يراعوا الحذر والتأني تجنباً لوقوع حوادث تضرهم أو تضر بغيرهم وهذا الحذر واجب شرعاً وكل مايساعد عليه من تنظيمات يجب احترامه لأنه بدوره يمنع الأذى ويبعد الضرر عن الناس ، وبالتالي تكون السرعة في مثل هذه الظروف أو مخالفة الإرشادات تستوجب العقاب وتحرير المخالفة اللازمة وذلك يتفق تماماً مع مجاءات به الشريعة الإسلامية من طاعة أولي الأمر والبعد عن الإضرار بالآخرين .

وأحياناً يكون التنظيم عن طريق رجال المرور أنفسهم حيث يقفون محل الإشارات ويراقبون حركة السيارات والمشاة ويتحكمون في ذلك عن طريق الإشارة بأيديهم للتوقف أو السير ، وفي هذا من المصلحة ما فيه فقد يكون أحد الإتجاهين خالياً وإشارته خضراء والاتجاه الآخر مزدحماً وإشارته حمراء وحينئذ يتدخل رجل المرور لتخفيف هذا الزحام بفتح الطريق أو إلغاء الإشارة الضوئية ، وهنا يجب احترام إشارات هذا الشرطي لأنها تمنع الضرر وتجنب الأذى وطاعته من الشريعة الإسلامية ومخالفته معصية لما فيها من الإضرار والأذى الذي نهى عنه الشريعة .

وقد يكون التنظيم عن طريق الدوريات الراكبة التي قد تغير اتجاه السير من مكان لآخر ومن شارع لآخر حسب المواسم والزحام وبخاصة في موسم الحج ورمضان بمكة المكرمة والمدينة المنورة ، وهنا يجب احترام هذه التنظيمات والاستجابة لها وعدم الدخول في جدال حرصاً على الوقت وعلى سلامة المشاة الكثيرين ، وليعلم الجميع أن طاعة هذه التنظيمات والالتزام بها من الشريعة الإسلامية لأنها طاعة لأولي الأمر الذين أوجب الله طاعتهم وأن معصيتها معصية لله ورسوله لما فيها من معصية

المنفعة والسلامة ، ولما كانت السيارات غير موجودة في الماضي فقد ذكر الفقهاء ذلك في الدواب وكانت بدلاً عن السيارة في الماضي ولا تزال مع السيارة اليوم قالوا : ويجب على المؤجر كل ما يتمكن به مستأجر من نفع كزمام جمل وهو الذي يقوده به ورحله وحزامه ورفع الأحمال والمحامل وشدها وحطها ، ولزوم بعير لحاجة مستأجر - كالسائق لسيارات الأجرة - لنزول لصلاة فرض وقضاء حاجة وطهارة ويدع البعير واقفاً حتى يفعل ذلك ، والأنظمة المرورية تحرص على استيفاء هذه الأمور في السيارة منعاً للنزاع والخصومة^(١) .

٥ - وسباق السيارات جائز إذا تم تنظيمه من قبل جهة معينة هي التي تتحمل الجوائز لا الأفراد السائقين أو المتسابقين ، أما سباق الأفراد في الشوارع العامة وبين المواطنين فغير جائز لما يترتب عليه من الحوادث والأضرار التي سبق النهي عنها ، فإذا نظمت إدارة المرور أو النوادي الرياضية سباقاً بين السيارات ورصدت لذلك جوائز ، وكان ذلك في صحراء أو مسافات بعيدة عن الناس فلا مانع من ذلك ، وأساس هذا ماورد على لسان الفقهاء في هذا الباب من جواز السباق بين الأفراد وبين الدواب فمن ذلك قولهم «ويصح أي يجوز السبق على الأقدام وسائر الحيوانات والسفن ونحوها كالمزاريق^(٢) ورمي الأحجار لأنه عليه الصلاة والسلام سابق عائشة»^(٣) رواه أبو داود ، وصارع ركانة فصرعه^(٤) رواه أبو داود^(٥) . قال البهوتي : «وتجوز المسابقة في سفن ومزاريق وطيور وغيرها كمتقاليع وأحجار وعلى الأقدام وكل الحيوانات كإبل خيل وبغال وحمير وفيلة ، وأجمع المسلمون على جوازها في الجملة»^(٦) ... ويجوز ماقد يكون فيه منفعة بلا مضرة ، ويستحب بآلة حرب .

(١) انظر في تفصيل ذلك : شرح منتهى الإرادات ، ج٢ ، ص ٣٦٩ ، وهداية الراغب ص ٢٩٣ .

(٢) المزاريق : جمع مزارق وهو الرمح القسيير ؛ المعجم الوسيط ، ص ٣٩٣ .

(٣) رواه أبو داود رقم ٢٥٧٨ وأحمد ٣٩/٦ وابن ماجه ١٩٧٩ بإسناد صحيح .

(٤) رواه أبو داود رقم ٤٠٧٨ ، والترمذي ١٧٨٥ والحاكم ٤٥٢ وهو حسن بشواهده .

(٥) انظر : هداية الراغب ص ٢٩٦ .

(٦) شرح منتهى الإرادات ج٢ ، ص ٣٨٤ .

٦ - كما تجوز إعاره السيارات مع أخذ تصريح من مالكيها بقيادتها والتنقل بها ،
 وأساس ذلك قول الفقهاء : وتصح إعاره كل ذي نفع مباح كدار وعبد وثوب - وهي
 مشروعة بالإجماع وسنده قوله تعالى : ﴿وتعاونوا على البر والتقوى﴾^(١) وهي من البر
 ... وصح رجوع معبر ... ولا يصح رجوعه في حال يستنصر به مستعير لما فيه من
 الضرر المنفي شرعاً فمن أعار سفينة لحمل .. لم يرجع في الإعاره حتى ترسي
 السفينة .^(٢)

٧ - وعلى غاصب السيارة ردها لمالكها وإن نقص أو تلف منها شيء وجب عليه
 ضمانه ، وإن ارتكب بها حادثاً كان عليه مخالفته ، وإن أتلفها كان عليه ضمان قيمتها
 بالغة ما بلغت وأساس ذلك ما قاله الفقهاء في باب الغصب .^(٣)

٨ - وإذا كانت هناك شركة في سيارة أو أكثر ورغب أحد الشريكين أو الشركاء
 الخروج من الشركة أو بيع نصيبه كان لشريكه أو شركائه أخذ هذا النصيب بالشفعة .^(٤)

٩ - ويجوز وقف السيارات للأغراض العامة كالإسعاف ونقل الموتى ، ونقل
 الحجيج وطلاب العلم والمرضى والفقراء والمساكين إلى غير ذلك من جهات البر
 التي لا تنقطع قال البهوتي : «وهو شرعاً تحبب مالك مطلق التصرف في ماله المتنفع
 به مع بقاء عينه بقطع تصرفه وغيره في رقبته يصرف ريعه إلى جهة بر تقرباً إلى الله
 تعالى ... وشروطه أربعة أحدها مصادفته عيناً يصح بيعها وينتفع بها انتفاعاً عرفاً
 كإجارة بأن يكون النفع مباحاً لضرورة مقصوداً متقوماً يستوفي مع بقائها»^(٥) وكل ذلك
 منطبق على السيارات ونحوها وذلك مثل وقف الفرس على الغزاة والعبد لخدمة
 المرضى . كما يجوز أيضاً هبتها والأنظمة المرورية لا تمنع في هذا ولا ذاك ، وكذلك
 الوصية بها وميراثها وكل ما فيه نقل الملكية . إلى غير ذلك من التصرفات التي قد يطول
 المقام باستيفائها فيكفي من أقوال الفقهاء ما ذكرناه .

(١) المائدة آية ٢ . (٢) شرح منتهى الإرادات ج٢ ، ص ٣٩٣ ، ٣٩٢ .

(٣) انظر : هداية الراغب ص ٣٠٠ . (٤) انظر السابق ص ٣٠٣ .

(٥) انظر تفصيل ذلك في شرح منتهى الإرادات ج٢ ، ص ٤٩٠ ، ٤٩١ .

أولي الأمر وتعريض حياة السائق وغيره للأضرار الجسمية أو المالية أو هما معاً .

ب - وقد يكون التنظيم المروري عن طريق فحص السيارة وتجديد ترخيص سيرها وذلك عن طريق الفحص الفني لأجزائها ومكوناتها الميكانيكية والكهربائية ومعرفة ماعليها أو على صاحبها من مخالفات سابقة ونحو ذلك فإذا تم استيفاء هذا الفحص وتبينت سلامة السيارة وصلاحياتها للاستعمال دون إضرار وثبتت براءتها من المخالفات تم تجديد ترخيصها وإذا تبين عكس ذلك طوّل صاحبها بإصلاح ما يحتاج إلى إصلاح ودفع ماعليه من مخالفات ، وتلك إجراءات شرعية لما فيها من الأخذ بالأسباب الشرعية لتحقيق السلامة ومنع الضرر ، ومن هنا يجب طاعة ولي الأمر في القيام بهذه الإجراءات الدورية وعمل المطلوب فيها دون لف أو غش أو تحايل أو واسطة لما في ذلك كله من المخالفات الشرعية والتعرض للأذى والضرر .

وتقوم إدارات المرور بعمل دوريات تفتيشية للتأكد من سلامة تلك الإجراءات وتحققها والقضاء على مخالفات المهملين والمتخلفين عن القيام بها والتقصير فيها وتحرير المخالفات لمن يثبت تقصيرهم ، وهذا أيضاً من الشريعة الإسلامية التي أمرت بأداء الحقوق لأصحابها وحرمت الغش والإهمال والخيانة والأذى والضرر ، فعلى جميع من لديه سيارة أو نحوها مما يحتاج إلى ترخيص أو فحص أن يقوم بذلك في مواعيده المقررة وألا يحتال في ذلك بأي شكل ، وليعلم أن قيامه بذلك طاعة شرعية وأن مخالفته لتلك النظم معصية يستحق عليها العقاب والمخالفة .

ومن هذا القبيل رخصة القيادة التي تقوم على فحص قائد السيارة صحياً من حيث النظر والسلامة العضوية والعقلية والنفسية ، ومن حيث معرفة قواعد المرور وعلامات السير ، ومن حيث المهارة الخاصة بالقيادة في الأمام والخلف والجانبين ، ومن حيث المهارة في استخدام أدوات السيارة فمن نجح في هذه الأمور ونحوها كان جديراً بالحصول على رخصة القيادة للمرحلة الأولى وهي السيارات الخاصة ، ومن أراد أن

يقود سيارة أجرة فله إجراء فوق ذلك ، ومن أراد قيادة سيارات كبرى كالحافلات وسيارات الشحن فله إجراء فوق ذلك وهكذا ، فعلى كل إنسان أن يراعي هذه الإجراءات بدقة وأمانة ودون تحايل أو واسطة أو رشوة لما في ذلك من التجرؤ على الحرام وتعريض نفسه والآخرين لمخاطر عديدة لا حصر لها وليعلم المسلم أن هذه الأنظمة المرورية في هذا الشأن جزء لا يتجزأ من المحافظة على أرواح الناس وأموالهم وأن التقصير فيها ومخالفتها عدوان على النفس وعلى الآخرين بتعريضها للضرر . وبالتالي تكون طاعتها والالتزام بها طاعة شرعية لأنها طاعة لأولي الأمر وتكون مخالفتها معصية شرعية لأنها معصية لأولي الأمر فوق مافيهما من التجرؤ على إلحاق الضرر والأذى بالنفس أو بالآخرين أو بالمال وكل ذلك حرام .

ج - ومما يتعلق بالتنظيمات أيضاً مراقبة عوامل السلامة والأمان والبيئة فقد يكون الترخيص سليماً ورخصة القيادة سليمة ولكن حدث بعد إصدارهما بعض السلبات فأصبحت السيارة غير سليمة نتيجة حادث معين بعد التجديد ، وهذا يتطلب إصلاحها ، وقد تصاب الدائرة الكهربائية ببعض التلفيات فتضيق الإضاءة كلياً أو جزئياً أو إشارات الدوران أو الرجوع للخلف أو الإنتباه وكل ذلك يحتاج إلى إصلاح . وقد يكون السائق قد أصيب في نظره أو أعضائه بما لا يتناسب مع القيادة بعد منحه رخصة القيادة فيقود السيارة وهو ضعيف البصر أو اليد أو القدم مما قد يتسبب في وقوع الحوادث ، وقد تكون السيارة سليمة والقائد سليماً ولكنه لا يربط حزام الأمان ، أو لا يحمل في سيارته طفاية حريق أو غير ذلك وهنا يكون من الضروري إجراء دوريات لمتابعة مثل هذه التغيرات والتحري عنها من حين لآخر ومخالفة من ثبت عليه المخالفة وعلينا أن نعلم أن مثل هذا التفتيش لمصلحة الجميع وحمايتهم ومنع الضرر عن الجميع وبالتالي تكون طاعة أولى الأمر في هذه الإجراءات وقبولها طاعة شرعية

وتكون مخالفتها معصية لأولي الأمر وهي معصية شرعية .

وقد تكون ماكينة السيارة قد استهلكت أو تعرضت للاحتراق مما ينجم عنه أكسيد الكربون السام الملوث للبيئة والمتسبب في الإضرار بالآخرين أو موتهم ، فكان لابد من متابعة ذلك والتفتيش عليه منعاً لوقوعه ومعاقبة من يرتكبه .

وقد يفرط بعض الآباء ويتهاون مع ابنه الصغير الذي لم يبلغ سن القيادة فيعطيه السيارة ويسمح له بقيادتها فيعرض حياة ابنه وحياة غيره للضياع وكم وقع من جراء ذلك حوادث كثيرة كان أقل ما فيها إتلاف مبلغ كبير من المال . هذا وقد يحدث أن يقوم بعض ضعاف النفوس والضماير بإزهاق بعض الأرواح أو إصابة بعض السيارات ثم يهربون فكان لابد من إجراء مثل هذه الحملات التفتيشية لضبط هؤلاء بخبراتهم الخاصة .

وفي بعض الأحيان يقوم رجال المرور بوضع حواجز معينة لتضييق المرور حتى يتمكنوا من الفحص والضبط ولهم كل الحق في ذلك ويجب التعاون معهم في ذلك بالتأني وطول النفس والصبر لما في ذلك من مصلحة الجميع .

وقد يكون البحث عن الهاربين من قوانين الإقامة والعمل فلا بد من مراعاة ذلك وتقبله لما فيه من المصلحة وقد ثبت نجاح هذه الحملات على اختلاف أغراضها في ضبط الكثير من المخالفين ، ولذا ينبغي على كل مواطن قبولها واحترامها والتعامل معها ومع القائمين بها بمحبة وصبر وتعاون لما في القيام بها من مصالح كثيرة ، ولما في التهاون فيها من أضرار كثيرة . ومن هنا يتبين أن جميع التنظيمات المرورية مستقاة من الشريعة الإسلامية ومتفقة معها لأنها جميعها تصب في إناء واحد وهو حماية الأرواح والأموال وتحقيق الأمن والسلامة للجميع فمن وافقها والتزمها فهو مطيع لله ورسوله ولأولي الأمر ، ومن خالفها فهو عاص لله ورسوله ولأولي الأمر وكفى بذلك

د - ومن خير ما يدل على شرعية هذه التنظيمات المرورية وأهميتها ما قاله أبو يعلى في ولاية الحج حيث يقول : فأما تسيير الحجيج فهو ولاية سياسية وزعامة تدبير والشروط المعتبرة في المولى أن يكون مطاعاً ، ذا رأي ، وشجاعة وهيبة وهداية ، والذي عليه من حقوق هذه الولاية عشرة أشياء :

أحدها : جمع الناس في مسيرهم ونزولهم حتى لا يتفرقوا فيخاف عليهم التوى^(١) والتفرير . الثاني : ترتيبهم في المسير والنزول بإعطاء كل طائفة منهم مقادراً^(٢) حتى يعرف كل قوم منهم مقاده إذا سار ويألف مكانه إذا نزل ، فلا يتنازعون فيه ولا يضلون عنه . الثالث : أن يرفق بهم في السير حتى لا يعجز عنه ضعيفهم ، ولا يضل عنه منقطعهم ، روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « المضعف أمير الرفقة » يريد من ضعفت دابته كان على القوم أن يسيروا بسيره . الرابع : أن يسلك بهم أوضح الطرق وأخصبها ويتجنب أوعرها وأجديها . الخامس : أن يرثد لهم المياه إذا انقطعت والمراعي إذا قلت ، السادس : أن يحرسهم إذا نزلوا ، ويحوطهم إذا رحلوا حتى لا يتخطفهم داغلاً^(٣) ، ولا يطمع فيهم متلصص . السابع : أن يمنع عنهم من يصددهم عن المسير ، ويدفع عنهم من يحصرهم عن الحج بقتال إن قدر عليه ، ويبذل مال إن أجاب الحجيج إليه ، ولا يسعه أن يجبر أحداً على بذل الخفارة إن امتنع منها حتى يكون باذلاً لها عفواً ، ومجيباً إليها طوعاً ، فإن بذل المال على التمكن من الحج لا يجب ، الثامن : أن يصلح بين المتشاجرين ، ويتوسط بين المتنازعين . التاسع : أن يقوم زائفهم ، ويؤدب جانيهم ، ولا يتجاوز التعزير إلى الحد . العاشر : أن يراعي اتساع الوقت حتى يؤمن الفوات ، ولا يلجئهم ضيقه إلى الحث في السير^(٤) وتلك التنظيمات ليست خاصة بالحج ولكنها تفيد المرور في جميع المواسم ، ومعظمها متبع ومعمول به .

(١) القدي - الهالك

(٢) مقادراً أي يعرف كل واحد منهم رئيسه وجماعته وقافلته .

(٣) داغلاً أي داغلاً

(٤) الاحكام السلطانية لآبي علي ص ١٠ - ١١ . والاحكام السلطانية للمؤرد ص ١٩٤ - ١٩٥ .

المبحث الثالث : العقوبات وإجراءاتها وصلتها بالشريعة .

تنوع العقوبات في الشريعة الإسلامية إلى نوعين : عقوبات مقدرة ومحددة شرعاً بنص من نصوص القرآن الكريم أو السنة النبوية وهي الحدود ، وعقوبات غير محددة ومتروكة تقديرها إلى ولي الأمر أو للقاضي ولم يرد في الشرع تقديرها وهي عقوبات التعزير البدنية أو المالية أو الحبس والعقوبات المرورية لا تخرج عن هذا فهي تتفق مع الشريعة الإسلامية وتطبقها ويبان ذلك كما يلي :

أ - لما كان تقدير العقوبة تابعاً لمعرفة مقدار الإصابة أو الضرر كان لابد من اتخاذ إجراءات أولية يتم فيها التحقيق مع أطراف النزاع الجاني والمجني عليه ويتبين من التحقيق إن كان لأي من الطرفين شهود أو لا ، وهل سيتم أخذ الحق للمجني عليه أو سيتنازل بالتراضي ، أو سيلجئان للقضاء وهذا ما تفعله الأنظمة المرورية : فإذا وقع تصادم بين سيارتين . فإن رجل المرور أو سيارة الشرطة تقوم بالتحقق من تراخيص كل منهما وتبدأ بإجراء التحقيق الأولي لمعرفة المخطئ والمسؤول من الطرفين إن كان متقدماً أو لاحقاً كما تتحقق من مقدار الإصابة التي وقعت لكل سيارة ، وحينئذ تعرض عليهما التراضي والتسامح فإن تراضيا أعطت كلاً منهما إذناً بتصليح التالف ، وإن لم يتراضيا ألزمت الجاني أن يقوم بإصلاح ما أتلفه من سيارة المجني عليه ، وإذا كان في الأمر إصابات إنسانية تم تحويل الأمر إلى جهات الاختصاص من الأطباء ثم القضاء الشرعيون ، وفي كل الأحوال إما أن ينتهي الأمر إلى تنازل المجني عليه وهذا حقه ، وإما أن يأخذ حقه المالي الذي قررته لجنة التحقيق المروري أو المحكمة الشرعية . وهذه المراحل كلها لا تخرج عن الشريعة الإسلامية التي جاءت لحفظ الضروريات الخمسة وإعطاء كل ذي حق حقه ، ورفع الظلم بين الناس وإقامة العدل بين المتنازعين . وما شرطي المرور في تحقيقه وسؤاله إلا كالمحتسب الذي كان يتابع الأسواق ويمنع التطفيف في الكيل أو الميزان أو الغش بين الناس ، أو هو كالقاضي الذي يقضي بين المتخاصمين ، وفي هذا يقول النبي صلى الله عليه وسلم

لعلي حين قلده قضاء اليمن : « وإذا حضر خصمان بين يديك فلا تقض لأحدهما حتى تسمع كلام الآخر »^(١) وهذا هو التحقيق والسؤال ولذلك قال علي بعد هذا : « فما أشكلت عليّ قضية بعدها »^(٢) قال الماوردي : « ويجوز أن تكون ولاية القاضي مقصوره على حكومة معينة بين خصمين »^(٣) - وتلك هي ولاية المرور ونحوه والحسبة واسطة بين القضاء والمظالم وللمحتسب اجتهد رأيها فيما تعلق بالعرف دون الشرع كالمقاعد في الأسواق وإخراج الأجنحة فيه فيقر وينكر من ذلك ما أداه اجتهداه إليه^(٤) . وهكذا رجل المرور في التحقيقات الأولية التي لا تحتاج إلى قضاء ، فإذا احتاجت فإنه يحولها إلى جهات الاختصاص ، وعلى هذا يكون التحقيق المروري والفصل بين المنازعات المرورية له أصله الشرعي وموافقته للشرعة كما رأينا .

والمفروض أن تكون العلاقة بين مستخدمي الطرق ومنفذي الأنظمة المرورية علاقة احترام ومودة يندل فيها كل منهما واجبه نحو الآخر فواجب المستخدمين أن يلتزموا تعليمات المرور في السرعة والوقوف والإشارة واحترام المشاة والنساء والأطفال وربط الحزام وتجديد التراخيص واتباع كل إجراءات السلامة وبهذا يعينون إخوانهم رجال المرور على القيام بواجبهم نحو تنفيذ ومتابعة هذه التعليمات ومن حقهم أن يوقفوا من يروونه مخالفاً لأي منها ومن واجب المخالف أن يستجيب لأنهم أولياء أمرن في هذا المجال وتجب طاعتهم في ذلك وإعانتهم على تنفيذه . وعلى الجانب الآخر جانب الشرطة عليهم ألا يتعسفوا في تطبيق السلطة ، وأن يتجاوزوا عمن لم يتعمد المخالفة ، وأن يحاسبوا المخطئ بتنبيه ورفق ، وأن يحاسبوا المعتدي بالحق ، وألا تكون بينهم وساطة ولا محسوبية ، وأن يعفوا عن كل مايسيء ، فالهدف أولاً وأخيراً هو تحقيق السلامة والأمن وليس فرض العقوبات وتحرير المخالفات .

أما عن العقوبات فإن كان لها تقدير شرعي كالقتل عمداً أو خطأ أو قطع الطريق

(١) رواه أبو داود في كتاب الآتية باب ٦ كيف القضاء حديث رقم ٣٥٨٢/٣/٣٠١ ، وانظر : الأحكام

السلطانية للماوردي ص ١٣٤ ، وسبل السلام ٢٣٢/٤ .

(٣) الأحكام السلطانية ص ١٤٣ .

(٤) السابق ، ص ٣٩٢ .

أو تعاطي المخدرات فالواجب إقامة الحد الشرعي وعند ذلك يكون على إدارات المرور اللجوء إلى الجهات المختصة بإقامة هذه الحدود ودور المرور هنا كدور الشهود والمحتسبين يعاونون القضاء في إثبات مالا يستطيع إثباته وتحقيق مالا يمكنه تحقيقه أو التحقق منه ويندرج تحت ذلك العقوبات الآتية :

١ - القصاص في النفس والأعضاء : فمن تعمد قتل أحد بسيارته دهساً أو صدماً أو أثلف أحد أعضائه ، فالحكم الشرعي هو القصاص في النفس أو الأعضاء ، إلا أن يعفو أولياء المقتول ، أو يعفو المجني عليه عن إصابته ، والأصل في ذلك قوله تعالى : ﴿يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد والأنثى بالأنثى فمن عفي له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان ذلك تخفيف من ربكم ورحمة فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب أليم . ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب لعلكم تتقون﴾^(١) - وقال عز وجل : ﴿وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن والجروح قصاص﴾^(٢) وإقامة هذه العقوبة مسؤولية ولي الأمر أو من ينسبه ، ودور رجال المرور في ذلك هو إثبات الحادث وبيان وجه الحق فيه ، وبهذا تكون متابعتهم وتحقيقاتهم مع الجناة ومرتكبي الحوادث أمراً ضرورياً للوصول إلى معرفة الحق وإبلاغ جهات الاختصاص به ، فإن عفا ولي الدم أو العضو عن القصاص وطالب بالدية فله ذلك ، وإن عفا بدون دية فله ذلك^(٣) وحيث أن يكون رجال المرور تابعين للحكم ومنفذين له بما يتطلبه دورهم من حجز السيارة وحجز الجاني إلى أن يتم العفو فيقومون بتنفيذ إجراءات العفو عن التراخيص والمركبة .

٢ - أما القتل الخطأ : وهو معظم حوادث القتل بالسيارات - ففيه الدية والكفارة إلا أن يعفو أولياء الدم فنسقط الدية لأنها حقهم وتبقى الكفارة لأنها حق الله تعالى قال تعالى : ﴿وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً إلا خطأ ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة

(١) البقرة آية ١٧٨ ، ١٧٩ .

(٢) المائدة آية ٤٥ ، وانظر تفصيل أحكام القصاص في المغني ، ج ١ ، ص ٣٢٠ ، ٣١٦ ، ٣٠٦ ، ٢٦٠ .

(٣) انظر : تفصيل ذلك في المغني لابن قدامة ، ج ٨ ، ص ٣٦٧ ، ٣٦٣ ، ٣٥٢ .

ودية مسلمة إلى أهله إلا أن يصدقوا فإن كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرير رقبة مؤمنة . وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله وتحرير رقبة مؤمنة فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين توبة من الله وكان الله عليماً حكيماً^(١) قال ابن قدامة : «الخطأ أن يفعل فعلاً لا يريد به إصابة المقتول فيصيبه ويقتله»^(٢) ودور المرور في مثل هذا هو التحقيق والتحقق من الخطأ بعد فحص السيارة والقائد ومعرفة سلامة الأجهزة ثم إحالة الأمر إلى الجهات القضائية لاستيفاء الدية أو العفو عنها ، وما قيل عن دية النفس يقال عن الأعضاء فلكل عضو دية الخاصة به وهي مقدرة شرعاً على حسب أهمية العضو ومنفعته للجسم ومدى تكرره في الجسم ، وكل ذلك مفصل في السنة وفي كتب الفقه^(٣) . وإذا كانت الإصابة أخف من النفس ومن إتلاف العضو ، ولم تتجاوز الجروح والكدمات ففيها حكومة وهي غرامة تقديرية يقوم القاضي بتقديرها^(٤) . ويستعين في ذلك بأهل الاختصاص والخبرة كالأطباء ومساعدتهم .

٣ - قطع الطريق : قد يقوم بعض الأشخاص من ذوي النفوس المرضية والعدوانية بقطع الطريق على الأمنين وإيذائهم في أنفسهم أو أموالهم أو كليهما ، وهنا يتحمل رجال المرور ودورياتهم مسؤولية كبرى في ملاحقة هؤلاء المجرمين والقبض عليهم والتحقيق معهم والأخذ على أيديهم ومعاقتهم بما أمر الله به ليمنعوا ضررهم عن الناس ويوفروا الأمن والأمان للسائرين ، ونظراً لخطورة هذه الجريمة وآثارها فقد جعل الله القائمين بها محاربين لله ورسوله وقد توعدهم الله تعالى بعقاب أليم في قوله : «إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم . إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم فاعلموا أن الله غفور رحيم»^(٥) قال الماوردي : «وإذا اجتمعت طائفة من أهل الفساد على شهر السلاح وقطع الطريق ، وأخذ الأموال ، وقتل النفوس ، ومنع السابلة ، فهم

(١) النساء آية ٩٢ . (٢) المغني ، ج ٨ ، ص ٢٧٢ .

(٣) السابق ، ج ٨ ، ص ٤٣٥ وما بعدها وكذلك سبل السلام ، ج ٣ ، ص ٢٤٤-٢٤٨ .

(٤) السابق ، ج ٨ ، ص ٤٨٢ .

(٥) المائدة آية ٣٣ ، ٣٤ .

المحاربون الذين قال الله تعالى فيهم - الآية -^(١) وقال أبو يعلى : «فمن قتل وأخذ المال قتل وصلب ، ومن قتل ولم يأخذ المال : قتل ولم يصلب ، ومن أخذ المال ولم يقتل : قطعت يده ورجله من خلاف ، ومن أظهر السلاح ولم يأخذ المال عزز ولم يقتل ، ولم يقطع ، وتعزيزه نفيه من بلد إلى بلد ومن قرية إلى قرية»^(٢) . ومن هذا يتبين أن الدوريات على الطريق وملاحقة المفسدين من ضروريات الشريعة وتطبيق حدود الله .

٤ - السكر : قد يضبط بعض السائقين مخموراً ، وهذا فضلاً عن تحريره وجوب الحد عليه ، فإنه يعرض نفسه والآخرين لمخاطر شديدة ، وذلك لأنه بقيادته للسيارة في هذه الحالة لا يتحكم فيها ولا يعرف الطريق وقد يدخل بسيارته في حائط أو شجرة أو يهوى من فوق جسر أو ينزل في بحر ، أو يقتل المشاة أو يصدم سيارات الآخرين ، ومن هنا كان لزاماً على رجال المرور أن يستوقفوه ويقودوه إلى التحقيق ومن ثم العقاب الشرعي والمدني ، ولولا ذلك لوقعت مخاطر كثيرة ، وقد وقع كثير منها فعلاً .

ب - الإصابات المالية وضمانها : سبق أن بينا الآثار المترتبة على الحوادث في النفوس والأعضاء ، والآن مع الإصابات التي تتوقف آثارها عند المال ولا تتعدى ذلك إلى الأشخاص ، وهنا يقرر الفقه الإسلامي الضمان على المتلف يقول النجدي : «ومن فتح قفصاً عن طائر فطار ضمنه ، أو فتح باباً فضاع ما كان مغلقاً عليه بسببه ضمنه ، أو حل وكاء زق مائع أو جامد فأذاخته الشمس أو ألغته ريح فاندفق ضمنه أو حل رباطاً عن نحو فرس أو حل قيداً عن مقيد فذهب مافيه أو أتلّف مافيه شيئاً ونحوه ضمنه لأنه تلف بسبب فعله كربط دابة بطريق ضيق ، أو طرح نحو حجر بها فيضمن ماتلف بذلك ، وكذا لو ربط دابة أو أوقفها بطريق واسع ويده عليها ، فأتلّف شيئاً أو جنت بيد أو رجل أو فم ضمن كما في الإقناع ... ويضمن رب بهيمة ما أتلّفته من زرع وغيره كشجر ليلاً لا نهراً ... ويضمن راكب وكذا سائق وقائد جناية يدها وفمها ووطئها برجلها ، ولا

(١) الأحكام السلطانية . الماوردي ، ص ١٢٤ .

(٢) الأحكام السلطانية للقاظمي أبي يعلى . ص ٥٧ .

يضمن مانفحت بها أي برجلها أو بذنبها^(١) وقال البهوتي : ومن أتلّف من مكلف أو غيره إن لم يدفعه ربه ولو سهوا مالا محترماً لغيره أي المتلف بلا إذنه أي المالك ومثله أي المتلف يضمنه ضمنه أي ما أتلّفه لأنه فوته عليه فوجب عليه ضمانه كما لو غصبه فتلف عنده...^(٢) وما أشبه سيارة اليوم بدابة الأمس لأنها كانت وسيلة الانتقال فإذا قام رجال المرور بالزام المتسبب في إتلاف أموال الآخرين بضمان ما أتلّفه وإلزامه بإصلاحه أو دفع قيمته فذلك إجراء شرعي لا بد منه وإلا لاستباح الناس أموال الآخرين وانتشرت الفوضى بين السائقين ، فكان لا بد في التنظيمات المرورية من تضمين المتلفين وهو عين الشريعة والفقه ، ومن حق رجال المرور وبحكم خبرتهم تقدير قيمة المتلفات .

ج - المخالفات المالية والبذنية والمقصود بها : ما يحرر من مسائم لأسباب متعددة كالقيادة بدون ترخيص أو انتهاء ترخيص السيارة ، أو وجود خلل في الإشارات والأضواء أو عدم ربط الحزام أو الوقوف في مكان ممنوع أو التجاوز من اليمين أو السير في الاتجاه المعاكس أو تجاوز حدود السرعة أو حمل حمولة زائدة أو غير ذلك من الأمور حيث يقوم رجال المرور بتحرير قسيمة مخالفة بمبلغ من المال ثم تقديره من قبل لجنة مختصة في الإدارة العامة ، وعلى قائد السيارة أن يدفع ذلك المبلغ فوراً أو يسحب ترخيصه ولا يجدد إلا إذا برئت ذمته منه ، وأحياناً يتم توقيفه وحجزه شخصياً في الأقسام المخصصة لذلك إذا كانت المخالفة أكبر من هذا أو عقوبتها الحبس ، وكل هذه الإجراءات شرعية لأنها تندرج تحت قسم العقوبات التعزيرية وهي العقوبات المفوض في تقديرها شرعاً القضاة ومن على شاكلتهم ممن يعينهم ولي الأمر في ذلك كرجال المرور والشرطة وأمانة العاصمة والكهرباء والاتصالات .. الخ . فكل مانفرضه التنظيمات المرورية من مخالفات مالية أو بدنية له سند شرعي والفقيه قال أبويعلى : «وأما التعزير فهو تأديب على ذنوب لم تشرع فيها الحدود ، ويختلف حكمه باختلاف حاله وأحوال فاعله ، فيوافق الحدود من وجه ، وهو أنه تأديب استصلاح

(١) انظر : هداية الراغب ، ص ٣٠٣ ، ٣٠٢ .

(٢) شرح منتهى الإرادات ، ج ٢ ، ص ٤٢٤ .

وزجر ويختلف بحسب اختلاف الذنب ، ويخالف الحدود من وجهين أحدهما أن تأديب ذي الهيئة من أهل الصيانة أخف من تأديب أهل البذاءة والسفاهة لقول النبي صلى الله عليه وسلم : «أقبلوا ذوي الهيئات عثراتهم»^(١) فإن تساوا في الحدود المقدرة فيكون تعزير من جل قدره بالإعراض عنه وتعزير من دونه بزجر الكلام وغايته الاستخفاف الذي لا قذف فيه ولا سب ثم يعدل بمن دون ذلك إلى الحبس الذي ينزلون فيه على حسب رتبهم وبحسب هفواتهم فمنهم من يحبس يوماً ، ومنهم من يحبس أكثر منه إلى غير غاية مقدرة ثم يعدل بمن دون ذلك إلى النفي والإبعاد إذا تعدت ذنوبه إلى اجتلاب غيرها إليه واستضراره بها . ثم يعدل بمن دون ذلك إلى الضرب ينزلون فيه على حسب الهفوة في مقدار الضرب وبحسب الرتبة في الإمتحان والصيانة ، وأكثر ما ينتهي إليه الضرب في التعزير معتبر بالجرم ... والوجه الثاني : أن الحد لا يجوز العفو عنه ، ولا تسوغ الشفاعة فيه فهل يجوز في التعزير للعفو وتسوغ الشفاعة فيه ؟ نظرت : فإن تعلق بحق آدم وعفا عن حقه جاز عفوهُ ... فأما في حق السلطنة فهل يسقط بعفو صاحبه إذا كان السلطان يرى أن المصلحة في استيفائه ؟ قولان بالجواز وعدمه ... وإن تعلق بحق الله تعالى فهل يجوز للسلطان إسقاطه ؟ الصحيح لا ... والتعزير لا يوجب ضمان ما حدث عنه من التلف كتأديب الزوجة والإبن مادام الأدب بما هو معروف»^(٢) ومن هذا وأمثاله يتبين لنا ما أعطاه الشرع لرجال المرور وأمثالهم ممن يعينهم ولاية الأمر في مواقع المسؤولية من الحق والسلطة في تقدير ما يروونه مناسباً من العقوبات المالية أو البدنية أو الحبس لتوفير الأمن والأمان لكل الناس وأن عليهم أن يراعوا مقدار الذنب ليقدروا له العقوبة المناسبة التي تحقق الزجر والإصلاح ، وأن لهم أن يفرقوا بين الناس فالرجل الكبير إذا أخطأ غير الشاب المشهور ، والموظف المسؤول غير العامل والمحترف في تقدير العقوبة على الخطأ الواحد ، كما أن لهم أن يتجاوزوا عن ذلك في حدود المصلحة وتقدير ذلك راجع

(١) انظر : الأحكام السلطانية لأبي يعلى ، ص ٢٧٩-٢٨٢ باختصار وتصرف ، وانظر أيضاً : الأحكام السلطانية للماوردي ، ص ٣٨٦-٣٨٨ .

(٢) المواثبات : المشاجرات .

إليهم بحكم الخبرة والممارسة ، وإذا كان النص السابق عاماً شاملاً لجميع المخالفات التي يحاسب عليها رجال المرور وغيرهم من جهات المسؤولية فإن هناك نصوص أخص لحالات معينة ومخالفات محددة فمن ذلك مثلاً :

١ - قد تقع مشاجرة بين سائقين بسبب وقوف أحدهما فجأة أو تجاوزه من اليمين أو عدم إعطاء إشارة للدوران فيتوقفان ويتسaban ويتشاجران ، وتأتي دورية المرور للفصل بينهما أو عقاب المعتدي منهما ، وبعد إجراء التحقيق المناسب وهذا تصرف شرعي نص عليه الفقهاء بقولهم : «وللأمير - ومن يفوضه في ذلك كرجال الشرطة والمرور - النظر في الموائبات»^(١) وإن لم توجب غراماً ولا حداً ... والذي عليه أكثر الفقهاء أن يسمع قول أسبقهما بالدعوى ، ويكون المبتدئ بالموائبة أعظمهما جرماً وأغلظهما تأديباً ، ويجوز أن يخالف بينهما في التأديب من وجهين أحدهما بحسب اختلافهما في الاعتراف ، والثاني بحسب اختلافهما في الهيئة والتعاون ، وإذا رأى من الصلاح في ردع السفلة أن يشهرهم وينادي عليهم بجرائمهم ساغ له ذلك»^(٢) .

٢ - وإذا وجد رجال المرور أن الباعة أو بعض السيارات يقفون في أماكن تعوق حركة السير بين المشاة أو السيارات فلهم منعهم من ذلك ومخالفتهم عليه يقول الماوردي : وينظر والي الحسبة - ومثله بل أولى منه رجال المرور - في مقاعد الأسواق فيقر منها ما لا ضرر فيه على المارة ويمنع ما استضر به المارة»^(٣) فالأساس إذن هو المرور والمارة وهو دور رجال المرور في العصر الحديث .

٣ - ومن ذلك الوقوف في الممنوع لأنه يؤدي إلى ضيق الشارع وتزاحم المارة والسيارات مما يتسبب في وقوع الحوادث ولذلك تلجأ شرطة المرور لسحب هذه السيارات أو نحوها إلى مكان بعيد حتى يحضر صاحبها ويدفع المخالفة المقررة وذلك مثل ما ذكره الفقهاء من قول أبي يعلى «وإذا بنى في طريق سابل منع منه وإن اتسع له الطريق ، ويأخذهم بهدم ما بنوه ، وإن كان المبني مسجداً لأن مرافق الطرق للسلوك

(١) الأحكام السلطانية لأبي يعلى ، ص ٢٦٠ ، والأحكام السلطانية للماوردي ، ص ٣٦٣ .

(٢) السابق ، ص ٤١٣ ، (٣) السابق ، ص ٤١٣ .

(٢) السابق ، ص ٤١٢ .

لا للأبنية»^(١) فالاهتمام إذن بالمرور ووقوف الباعة أو السيارات يعوق ذلك فهو كالبناء في الطريق يجب منعه «وإذا وضع الناس الأمتعة وآلات الأبنية في مسالك الشوارع والأسواق ارتفاقاً لينقلوه حالاً بعد حال مكثوا منه إن لم يستضر به المارة ، ومنعوا منه إن استضرروا به ويمنعهم من إخراج الأجنحة والسباطات ومجاري المياه وآبار الحشوش سواء أضروا أو لم يضرروا كما يمنع البناء في الطريق»^(٢) فالعبرة إذن هي حركة المرور وانسيابها ورفع الضرر عنها بجميع الأشكال من بناء أو حفر أو وضع أمتعة أو أرصفة أو أغراض أو وقوف سيارات أو آلات وهذا مايقوم به رجال المرور على مدار الساعة وبخاصة في مواسم الزحام .

٤ - ومن ذلك مايقوم به بعض سائقي الحافلات أو سيارات الشحن من تحميل سياراتهم أكثر من العدد أو الكمية المرخص بها فيتدخل رجال المرور لإيقافهم وتحرير المخالفات المناسبة لهم ، وهذا مثل مانص عليه الفقهاء من قولهم :

«وللمحتسب - ومثله الآن رجال المرور - أن يمنع أرباب السفن - ومثلها السيارات - من حمل مالا تسعه ويخاف منه غرقها ، وكذلك يمنعونهم من المسير عند اشتداد الريح ، وإذا حمل فيها الرجال والنساء يحجز بينهم بحائل»^(٣) وهذا مايفعله رجال المرور أيضاً عند نزول المطر وشدة الريح فيقومون بإغلاق طريق الهدا أو غيره لمنع وقوع الحوادث أو التخفيف منها ، وتحرير المخالفات لمن يخالف ذلك .

٥ - وما ينطبق على بحر الطريق أو الشارع ينطبق أيضاً على حريمه فلا يجوز في هذا الحريم مالا يجوز في الطريق الطريق لمنع الضرر عن الناس ، ولذلك يقوم رجال المرور بمنع صعود السيارات على الأرصفة ويحررون المخالفات أو يجرونها بعيداً عن المكان . قال أبويعلى : «ماختص بأفنية الشوارع والطرق نظرت فإن كان مضراً بالمجتازين لضيق الطريق منعوا منه ، ولم يجز للسلطان أن يأذن فيه ، وإن لم يكن مضراً لسعة الطريق فعلى روايتين إحداهما المنع ... والثانية الجواز»^(٤) وقال البهوتي في جميع ماسبق : «ومن ربط دابة - ومثلها بل أكثر منها السيارة - أو أوقف

(١) السابقان ، ص ٤١٣ ، ٤١٢ . (٢) السابقان ، ص ٤١٢ ، ٤١٣ .

(٣) السابقان ، ص ٣٢٢ ، ٣٢٣ . (٤) انظر : شرح منتهى الإرادات ج ٢ ، ص ٣٢٦ .

دابة له أو لغيره بطريق ولو كان الطريق واسعاً نصاً أو ترك بها أي الطريق ولووا سعاطينا أو خشبة أو عموداً أو حجراً أو كيس دراهم نصاً أو أسند خشبة إلى حائط ضمن ماتلف بسبب ذلك الفعل لتعديه به ، لأنه ليس له في الطريق حق ، وطبع دابة الجناية بنمها أو رجلها فإبقاؤها في الطريق كواضع الحجر ونصب السكين فيه^(١) وهذا يقودنا إلى الحديث عن الحوادث التي ترجع إلى إهمال أصحاب الحيوانات حيث يتركونها بلا قيود ولا ضوابط مما يتسبب في وقوع الحوادث على الطرقات العامة وقد حدد رسول الله صلى الله عليه وسلم المسؤولية في ذلك بقوله : «على أهل الأموال حفظها بالنهار وما أفسدت - الحيوانات - بالليل فهو مضمون عليهم» وفي لفظ «أن على أهل المواشي ما أفسدت مواشيهم بالليل» وقضى على أهل الحوائط - البساتين والمزارع - بحفظ حوائطهم بالنهار^(٢) ومعنى ذلك أن ماتسببه هذه الحيوانات من حوادث ومتلفات نهاراً فلا مسؤولية على أصحابها حيث الرؤية واضحة والحذر واجب والتأني مطلوب ، أما ماتحدثه ليلاً فأصحابها مسؤولون عنها لأنها مهمة في الطريق والرؤية غير واضحة وبروزها غير متوقع ، وهذا ما جاء في الحديث ونص عليه الفقهاء عملاً به ، ولكن إذا رأى ولي الأمر المسؤولية عليها ليلاً ونهاراً للمصلحة فذلك له ارتكاباً لأخف الضررين فتقييد الحيوانات ليلاً ونهاراً أخف من وقوع الحوادث على الطرقات ، ومثل ذلك أيضاً حفريات الشوارع وإصلاحها فيجب على من يقوم بها من عمال وشركات وآلات أن تبين ذلك بوضوح للسائرين عن طريق الحواجز واللوحات والإضاءة وإلا كانوا مسؤولين وضامين لما يحدث بسببها أو بسبب الإهمال فيها من إتلافات ، وهذا أيضاً مما تحرص عليه التنظيمات المبرورية .

(٢) أخرجه مالك ٧٤٨، ٧٤٧/٢ ، انظر : هداية الراغب ص ٣٠٣ ، وانظر سبل السلام ، ج ٣ ،